CD/PV.1007
28 February 2006

ARABIC

مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة السابعة بعد الألف

المعقودة في قصر الأمم، جنيف،

يوم الخميس، ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٦، الساعة ١٥/١٥

الرئيس: السيد بارك إن - كوك (جمهورية كوريا)

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أعلن افتتاح الجلسة العامة ١٠٠٧ مؤتمر نزع السلاح.

علمنا في جلستنا المعقودة هذا الصباح ببالغ الأسى والأسف وفاة العضو السابق في وفد الولايات المتحدة الأمريكية السيد إد كامنغز، الذي عمل مستشاراً للشؤون القانونية ببعثة الولايات المتحدة في جنيف، وترأس وفد الولايات المتحدة في أكثرية الجلسات المتعلقة باتفاقية الأسلحة اللاإنسانية. ونيابة عن مؤتمر نزع السلاح، أتقدم بخالص عبارات التعازي إلى أسرة الفقيد السيد كامنغز وإلى وفد الولايات المتحدة.

سيواصل المؤتمر نقاشه بشأن نزع السلاح النووي بتناول البند الفرعي "تقييم تنفيذ نزع السلاح الحالي والنووي".

تتضمن قائمتي للجلسة العامة لبعث ظهر اليوم المتكلمين التاليين: السويد، وهولندا، والمكسيك، والنرويج.

وأعطي الكلمة الآن لسفيرة السويد سعادة السيدة بورسرين بونيير.

السيدة بورسرين بونيير (السويد) (الكلمة بالإنكليزية): السيد الرئيس، أود في البداية أن أعرب لكم عن سعادي العارمة لترأسكم جلستنا وعن تقديري الشخصي وتقدير وفد بلدي للجهود التي تبذلونها، إلى جانب الرؤساء الآخرين لهذه السنة.

تقدّم وفد بلدي في الربيع والصيف الماضيين باقتراحين تناولوا كيفية المبادرة إلى تناول قضية نزع السلاح النووي في مؤتمر نزع السلاح، إجراء تقييم صريح وشفاف للجهود المبذولة أو المتواصلة في مجال نزع السلاح ومناقشة دور الأسلحة النووية في النظريات العسكرية والأمنية اليوم. وأرحب بإدلاء دولتين حائزتين للأسلحة النووية ببيانين صباح هذا اليوم تناولوا هذه المسألة. وأقترح دعوة جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى أن تقدّم لنا وصفاً للحالة الراهنة وتخصيص مزيد من الوقت لهذه المسألة في وقت لاحق.

وأود طرح بعض الأفكار التي تتعلق بالمخاطر أو التهديدات الناجمة عن الأسلحة النووية.

أولاً، هناك احتمال حصول إرهابيين على الأسلحة النووية، أي هناك احتمال الإرهابي النووي. ونحن نعلم جميعاً أن استخدام الإرهابي للأسلحة النووية لا تردعه خشيته من الانتقام منه وأن الأسلحة النووية عديمة الجدوى في مواجهة إرهابي أو شبكة إرهابية. لذلك، فإنها لا تخدم هدف مواجهة هذا التهديد الجديد نسبياً. وتتعلق المسألة بالأحرى بالترسّانات والمخزونات من المواد الانشطارية وسلامتها. فهل لنا، نحن الدول غير الحائزة للأسلحة النووية، أن نثق في أن المجمعات النووية في جميع أصقاع العالم مأمونة تماماً؟ ويفترض أن أشد الأسلحة تعرضاً للخطر هي الترسّانات غير الاستراتيجية التي يمكن نقلها بسهولة. وإضافةً إلى ذلك، لا يوجد جرد عالمي لمخزونات المواد الانشطارية القائمة. ولا توجد ضمانات لأكثريتها. فكيف يمكننا أن نعرف أن جزءاً منها قد "اختفى"؟ وأود أن أشكر الدول الحائزة للأسلحة النووية التي تقدّمت بملاحظات بشأن بعض جوانب هذه المسائل صباح هذا اليوم، وأتطلع إلى إجراء مزيد من المناقشات المفصّلة بشأنها لاحقاً.

وثانياً، هناك خطر الانتشار، أي إمكانية حيازة عدد أكبر من الدول للأسلحة النووية. وقد حدث الانتشار. ومرة أخرى، لا يمكن للأسلحة النووية أن تفعل شيئاً في مواجهة الانتشار. والواقع أن الأمور يمكن أن تسير في اتجاه عكسي، ويجب أن نكون واعين بأثر خيارات البعض النووية في قرارات الآخرين الأمنية. وإذا استمر تطوير الأسلحة النووية، فقد ينجح بعض الدول إلى تجاهل النداءات الداعية إلى التخلي عن فكرة إقامة ترساناته النووية أو على الأقل إلى فتور دعمه للجهود المبذولة في مجال عدم الانتشار. وقد شهدنا أخيراً الضغوط التي فرضتها هذه الحالة على معاهدة عدم الانتشار. وفي السياق الإقليمي، قد تؤدي حيازة الأسلحة ذاتها إلى قرارات تتعلق بالتسلح في البلدان المجاورة، وتؤدي إلى زيادة حدة التوتر على الصعيدين الإقليمي والعالمي.

وثالثاً، هناك الترسانات القائمة. فبالرغم من الجهود المبذولة في مجال نزع السلاح، وهي جهود أقدرها فعلاً، لا يزال هناك زهاء ٣٠.٠٠٠ قطعة سلاح نووي في العالم، ما يربو على ٢٥.٠٠٠ منها في الولايات المتحدة والاتحاد الروسي، وفقاً للأرقام الصادرة عن صندوق كارنيجي للسلم الدولي، وأنا على استعداد لقبول أي تصحيح إذا كانت هناك بيانات أكثر دقة. وكثيراً ما نسمع أنه طالما ظلت التهديدات النووية، فإن الحاجة إلى امتلاك وسائل ردع نووية فعالة ستستمر. وذلك، في رأيي، إنما يؤكد أهمية مواصلة تخفيض الترسانات القائمة بجمّة ومنهجية وتنسيق. ومما يبعث على القلق بشكل خاص أنه بعد مرور أكثر من عقد على نهاية الحرب الباردة، لا تزال نسبة كبيرة من الترسانات الاستراتيجية مصمّمة بإنذار الزناد المشدود، ويمكن إطلاقها خلال دقائق من الإنذار بمجوم. وينطوي ذلك على خطر إطلاق غير مآذون به أو إلى إطلاق عرضي أو إطلاق قائم على بيانات استخباراتية خاطئة، أو حتى نتيجة التسلسل إلى نظم الحاسوب. وسيحقق الكثير في مجال الأمن العالمي لو اتفقت الدول الحائزة للأسلحة النووية على التخلي عن حالة الزناد المشدود.

وثمة مسألة هامة أخرى تتصل بالترسانات القائمة وهي نظريات استخدامها. وأود أن أتوجه في هذا المقام إلى الدول الحائزة للأسلحة النووية.

فقد اعتُبر لفترة عقود طويلة من اللازم الحفاظ على عتبة إمكانية الاستخدام مرتفعة جداً وعلى تعزيز قاعدة عدم الاستخدام. ومن حيث المبدأ، لم يكن ينظر في استخدام الأسلحة النووية إلا كرد على هجوم نووي. وعليه، كان من المحرّم اللجوء إلى الأسلحة النووية في المهام التكتيكية. ألا يزال الأمر كذلك؟ وما يدفع على التساؤل هو البيانات التي تفيد أن الأسلحة النووية يمكن أن يُنظر في استخدامها على نحو وقائي للهجوم على أهداف عالية القيمة. كما نسمع عن خطط لتطوير أنواع جديدة من الأسلحة النووية تكون أيسر استخداماً (قليلة القوة). وستؤدي هذه التطورات إلى التقليل من قيمة القواعد التي تحول دون اقتناء الأسلحة واستخدامها بدل تعزيزها. ولكن قبل أن تستخلص أية استنتاجات، ربما كان من المهم أن نطلعنا الدول الحائزة للأسلحة النووية على رؤيتها لهذه الجوانب من النظرية.

ويتطلع وفد بلدي إلى نقاش تفاعلي مستمر بشأن هذه المسائل وغيرها وسيعود للمشاركة في النقاش على ضوء تعليقات الآخرين.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أشكر سفيرة السويد، السيدة بورسرين بونبير على بيانها واقتراحاتها وعلى الكلمات الرقيقة التي توجهت بها إلى الرئاسة وإلى مجموعة الرؤساء الستة. وأعطي الكلمة الآن لسفير هولندا، السيد يوهانس لاندمان.

السيد لاندمان (هولندا) (الكلمة بالإنكليزية): السيد الرئيس، نظراً إلى أن هذه ليست المرة الأولى التي أخذ فيها الكلمة في ظل رئاستكم، فإنه بإمكانني أن أتطرق إلى هذا الموضوع الهام المطروح علينا مباشرة.

لا تزال هولندا تعتبر التدمير الكامل للترسانات النووية أحد أهم أهدافنا في مجال نزع السلاح. وسنواصل، على غرار ما قمنا به سابقاً، ومهما طال الزمن، حثّ الدول الحائزة للأسلحة النووية على تدمير أسلحتها النووية تدميراً كاملاً. وسنواصل مطالبة جميع الدول الأطراف بالامتثال للمادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار التي تؤكد الالتزام التالي: "يتعهد كل طرف من الأطراف في المعاهدة بمواصلة إجراء المفاوضات اللازمة بحسن نية بشأن التدابير الفعالة المتعلقة بوقف سباق التسلح النووي في موعد قريب وبتزع السلاح النووي". وكعضو في الاتحاد الأوروبي، سنواصل العمل مع شركائنا للمساهمة في إحراز التقدم في هذا الموضوع وغيره من المواضيع في مؤتمر نزع السلاح.

وتعترف هولندا فعلاً بأهمية الخطوات التي قطعتها إلى حد الآن الدول الحائزة للأسلحة النووية للحد من ترساناتها النووية. وفي هذا الصدد، رحبنا بإبرام معاهدة الحد من الأسلحة الهجومية الاستراتيجية بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي. ونعتبر معاهدة موسكو هذه خطوة إيجابية في مجال الأمن الدولي، ونزع السلاح وعدم الانتشار وإشارة واضحة لنهاية سباق التسلح النووي، كما أوضح ذلك بمهارة هذا الصباح زميلنا الإيطالي، السفير تريزا.

غير أنه ما زال يلزم تحقيق المزيد. فرغم التخفيضات الهامة - وقد قدمت روسيا والولايات المتحدة هذا الصباح بعض الأرقام - فإن الترسانات النووية لا تزال كبيرة. ولا تزال الدول الحائزة للأسلحة النووية - بعضها أكثر من البعض الآخر - تشعر بالحاجة إلى الإبقاء على عدد كبير من الأسلحة النووية. وتفتقر معاهدة موسكو إلى الشفافية وإلى صفة عدم الرجعة، بالرغم من أهميتها. ولم ينطلق بعد تنفيذ خطة العمل القائمة على "١٣ خطوة عملية" لبذل جهود منتظمة وتدرجية لتحقيق نزع السلاح الكامل، وهي الخطة الواردة في الوثيقة الختامية لمؤتمر عام ٢٠٠٠ الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار.

وبدأت الدول غير الحائزة للأسلحة النووية التي كانت تتوقع - على حق - من الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تفي بالتزاماتها، تتساءل عن وجهة المعاهدة. وفي بعض الحالات، بدأت بلدان تسعى سراً أو علناً لحيازة الأسلحة النووية.

وبديهي، أنه لا يخفى علينا المناخ الأمني الدولي المتقلب. وستؤدي التقارير المتواصلة عن الانتشار الحالي في البلدان التي تحوم الشكوك حولها، وعن احتمال وقوع الأسلحة النووية في أيدي عناصر فاعلة غير تابعة للدول، وعن الاتجار غير المشروع بمواد لها صلة بالأسلحة النووية، إن عاجلاً أو آجلاً، إلى كارثة إذا لم يُتخذ أي إجراء.

وهي تحديات خطيرة تهدد الأمن الدولي وينبغي تناولها بحزم - لكن دون النيل من الالتزام بأحد المبادئ الأساسية لمعاهدة عدم الانتشار. ومن الصعب الوفاء بالالتزامات إذا تبين أن الأطراف الأخرى لا تلتزم من جهتها. لكن، نعتقد أنه كلما حققت دولة ما مصداقية في المحافل الدولية، زادت مكاسبها على المدين المتوسط والبعيد.

ودعمت هولندا دعماً نشطاً إقامة هيئة فرعية في مؤتمر نزع السلاح لمعالجة نزع السلاح النووي. بمزيد من التفصيل كعملية تدرجية. وأملنا وطيد في أن تمهد هذه المناقشات المركزة التي بادرنّا بها في ظل رئاستكم، سيدي

الرئيس، الطريق للوصول، قبل نهاية السنة، إلى فهم مشترك للتهديدات التي نواجهها، وبالخصوص لما يمكن أن نقوم به فوراً، من الناحية الواقعية، حول مائدة المفاوضات. وفي هذا الصدد، نعتقد أن بدء التفاوض بشأن وضع معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية هي الخطوة القادمة الواجب اتخاذها. وعلى أي حال، فقد اتفقنا جميعاً منذ عقد مضى على بدء هذه المفاوضات.

إن الاتفاق بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية ليس فقط أنجع الوسائل لمواصلة الحد من التهديد بالانتشار غير المشروع للمواد الانشطارية، وفي الوقت نفسه فرض قيود واضحة على الدول الحائزة للأسلحة النووية ذاتها، بل إنه سيشكل أيضاً إسهاماً مباشراً في نزع السلاح النووي.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أشكر سفير هولندا السيد لاندمان على بيانه وعلى اقتراحاته. وأعطي الكلمة الآن لسفير المكسيك، السيد ماسيدو.

السيد ماسيدو (المكسيك) (الكلمة بالإسبانية): السيد الرئيس، أود بادئ ذي بدء أن أهنئكم على توليكم رئاسة هذه الهيئة وأعدكم بتعاون وفد بلدي الكامل معكم. أود كذلك أن أشكر ممثل بولندا السفير رباشكي على طريقة أدائه لمهام الرئاسة، إذ مكّنا من تحقيق اتفاق على إجراء مناقشات منظمة بشأن بنود جدول الأعمال على نحو يمكن التنبؤ به ومنتظم خلال دورة عام ٢٠٠٦. ولئن كنا نعترف بأن ذلك كان استمراراً لجهود التي بدأناها في عام ٢٠٠٤، فإنه لا يلبي الحاجة الملحة إلى تحقيق اتفاق بشأن برنامج العمل وبالتالي الالتزام بولاية هذا المحفل، ألا وهي التفاوض.

أود كذلك أن أضم صوت وفد بلدي إلى التعازي المقدمة إلى وفود الفلبين، وبنغلاديش والاتحاد الروسي إثر الكوارث التي حلت بها، وإلى وفد الولايات المتحدة لوفاة زميلنا، السيد إد كامنغز.

وأخيراً، في ختام هذه المقدمة، أود أن أبيّن أن المكسيك تؤيد تأييداً تاماً البيان الذي أدلى به وفد العراق نيابة عن مجموعة الـ ٢١ وأن تؤكد مجدداً قناعتها بأن الضمان الوحيد ضد استخدام الأسلحة النووية هو تدميرها تماماً والتأكد من أنها لن تُنتج أبداً بعد ذلك.

ونأمل ألا تقتصر العملية التي انطلقنا فيها اليوم على مجرد تبادل للآراء بشأن مختلف البنود، بل أن تمكّننا من تحقيق تقدم وإجراء مناقشة موضوعية معمقة. ونحن نعرف مواقف الوفود بشأن المسائل المبدئية. وينبغي لنا الآن أن نستمع إلى مقترحات محددة.

السيد الرئيس، لقد اقترحتم علينا اليوم أن نقوم بتقييم لتنفيذ نزع السلاح النووي. ونفترض أن هذا التقييم يتعلق تحديداً بالالتزامات المتعهد بها. وعليه، فإنه من المنطقي أن نتوقع، كما ذكر ذلك ممثل البرازيل الموقر هذا الصباح، أن تكون الدول الحائزة للأسلحة النووية هي أساساً الدول المنوط بها تقديم عناصر لإجراء تقييم شامل.

ونحن نعي، أنه في الوقت الذي سُجل فيه بعض التقدم في مجال نزع السلاح النووي، فإن ذلك التقدم غير كافٍ إطلاقاً. ومن البديهي أنه ما زال يلزم تحقيق المزيد للامتثال بكل وفاء للمادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، والتزام الدول الحائزة للأسلحة النووية القاطع بنزع السلاح النووي.

وبغية التمكن من إجراء تقييم أكثر موضوعية للتقدم المحرز، لا بد من التزام درجة أعلى من الشفافية. ودون ذلك، ستصبح المهمة التي تناولناها سابقاً غير ممكنة. ولذلك ففي إطار معاهدة عدم الانتشار، دعمت المكسيك تقديم تقارير منتظمة عن التدابير المتخذة بغية تحقيق نزع السلاح النووي. وينبغي لتلك التقارير، في نظر المكسيك، اتباع منطوق "١٣ خطوة عملية". ونعتبر، بصفتنا دولاً أطرافاً تلتزم التزاماً كاملاً بأحكام معاهدة عدم الانتشار، أنه من حقنا أن نطالب بمزيد من الشفافية.

وفي هذا السياق، نود أن نعرب عن امتناننا للمعلومات التي تلقيناها صباح هذا اليوم من الممثلين الموقرين للاتحاد الروسي وفرنسا والولايات المتحدة. ولئن كنا نقرّ هذا الموقف الإيجابي ونقدره حق قدره، فإننا نعتبر أن المعلومات متفاوتة ولا تزال غير كافية لإجراء تقييم شامل. ومن اللازم توافر معلومات أكثر دقة بشأن عدد الأسلحة النووية الحالية، وحالة تآكلها وعن وجود المواد التي يمكن استخدامها للأسلحة النووية. وبذلك ستكون لدينا فكرة واضحة عما أنجز وعما يتعين القيام به.

(المتحدث يواصل الكلمة بالفرنسية)

أستسمحكم سيدي الرئيس في الإدلاء ببعض الملاحظات المقتضية بشأن ما ذكره صباح هذا اليوم صديقي السفير فرانسوا ريفاسو، الممثل الدائم لفرنسا. وأقدم على الحديث بالفرنسية حتى لا يكون هناك أي لبس. السيد الرئيس، أكد ممثل فرنسا الموقر، في نهاية بيانه حرفياً "أن المطالبة بتشكيل لجنة مخصصة معنية بتزع السلاح النووي تتوازي مع اللجنة المخصصة المعنية بمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية لم يعد لها معنى في رأينا". وأقر بأنني قد لا أكون قد فهمت التصريح بمعناه الدقيق، ولكن لا يمكنني أن أقبل هذا الاستنتاج. ويرى وفد بلدي أن إقامة لجنة مخصصة معنية بتزع السلاح النووي مسألة لازمة سواء بدأنا أو لم نبدأ في المفاوضات المتعلقة بمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. فهذه اللجنة هي تحديداً تكملة للمفاوضات ما لم تتناول هذه المفاوضات أيضاً تدمير الترسانات القائمة. ومع احترامي البالغ لصديقي السفير فرانسوا ريفاسو لا يسعني سوى أن أشير إلى أن هذا المنطق الديكارتي يتجاوز قدراتي العقلية المتواضعة بالتأكيد.

(المتحدث يواصل الكلمة بالإسبانية)

ولعلكم تذكرون أنه في إطار مؤتمر عام ٢٠٠٥ الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار، قدم وفد بلدي وثيقة تتعلق بالامتثال. وشدّد فيها على الحاجة إلى تحقيق تفاهم مشترك بشأن معنى الامتثال وتنفيذ الالتزامات الناجمة عن معاهدة عدم الانتشار بغية التمكن من تقييمها موضوعياً. وينبغي أن يستند التفاهم المشترك ليس فقط إلى المعاهدة بل كذلك إلى الاتفاقات التي تم التوصل إليها خلال المؤتمرات الاستعراضية. وكما نعلم جميعاً، للأسف، لم يفشل المؤتمر فحسب، بل إنه لم يتمكن حتى من معالجة المسائل الجوهرية بسبب الوقت المهدور في مناقشات غير مجدية تتعلق بالإجراءات. ويأمل وفد بلدي ألا نضيع فرصة أخرى لإحراز تقدم بشأن هذه المسألة في عام ٢٠١٠.

وأخيراً، نأمل أن نستمع، في سياق العملية التي انطلقت اليوم، إلى ردود على تساؤلاتنا.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أشكر ممثل المكسيك السفير ماسيدو على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها إلى الرئاسة. وأعطي الكلمة الآن للسيد كجيتيل بولسين ممثل النرويج.

السيد بولسين (النرويج) (الكلمة بالإنكليزية): السيد الرئيس، أود أن أهنئكم على توليكم رئاسة المؤتمر إذا كانت تلك هي المرة الأولى. وأود أن أعرب لكم عن دعم وفد بلدي الكامل لمساعيكم.

بعد أن استمعت إلى بيانات هذا الصباح، أجد صعوبة متزايدة في التمييز بين البندين الفرعيين، لذلك سنتناول ملاحظاتي، إلى حد ما، كليهما.

ما زال يلزم تحقيق المزيد، غير أن ترسانات الأسلحة النووية شهدت تخفيضات هائلة منذ عام ١٩٩٠. وقد أجرينا في هذا المجال مناقشة مفيدة هذا الصباح بشأن الشفافية. فتعزيز الشفافية وجعلها أكثر انتظاماً في تناول إجراءات محددة في مجال نزع السلاح وإنتاج المواد الانشطارية ومخزونها، سيسكلان إجراء هاماً في مجال بناء الثقة، يؤدي أيضاً إلى اتخاذ تدابير في مجال عدم الانتشار، كما أشار إليه متكلمون عديدون صباح هذا اليوم، بمن فيهم سفير البرازيل. وغني عن البيان، أن سلاحاً نووياً مفككاً ومدمراً لا يمكن أن ينتشر.

ولن كنا نقدر بشدة البيانين اللذين أدليا بهما ممثلا الولايات المتحدة والاتحاد الروسي هذا الصباح بشأن تدابير محددة في مجال نزع السلاح النووي، فإننا ندعو رغم ذلك الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى أن تلتزم بالشفافية على نحو أكثر انتظاماً في الجهود التي تبذلها في مجال نزع السلاح. ونعتبر أنه من اللازم جرد جميع الأسلحة النووية. وعليه، فعندما تُنقل الأسلحة النووية أو تُدمر، يجب تعديل هذا الجرد. وبعبارة أخرى، يجب أن تكون هناك سجلات لها. ومن غير الواضح والبديهي للدول غير الحائزة للأسلحة النووية السبب الذي يحول دون نشر تلك السجلات، وفرض رقابة، عند الحاجة، من المعلومات الحساسة، ومنها على سبيل المثال، تفاصيل الأسلحة. وفي الواقع، ينبغي أن تكون إجراءات الإبلاغ عن المعلومات مبدئياً على النحو التالي: كان الرأس الحربي أُلْف في المرفق باء أو سيرسل إليه في اليوم جيم ودُمّر في اليوم دال.

وبصورة أعمّ، تعهدت النرويج لسنوات عديدة بتقديم الدعم، ولا سيما الدعم المالي، لتدمير الأسلحة النووية والمواد النووية. ومنذ عام ١٩٩٥، أنفقنا زهاء ١٥٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في مشاريع السلامة النووية في شمال غربي روسيا، وفي هذا السياق، أود أن أضّم صوتي إلى صوت ممثل إيطاليا في الإعراب عن دعم الشراكة العالمية لمجموعة الثماني لإزالة الترسانات النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل.

وينطبق مبدأ الشفافية بالتأكيد أيضاً على تفكيك الأسلحة النووية غير الاستراتيجية. وفي هذا المجال أيضاً أحرز تقدم ملحوظ، كما أشار إلى ذلك سفير روسيا هذا الصباح، في بيان جوهرى بالغ الأهمية، وقد يكون مع ذلك من المفيد قياس هذا التقدم بصورة أدق لدعم الإحساس بالأمان. فتدمير تلك الأسلحة يمنحها مزيداً من الأمان وبخاصة في الدول المجاورة غير الحائزة للأسلحة النووية، ولكن أيضاً في المجتمع الدولي بأكمله بسبب تراجع مخاطر الانتشار.

وأشجع الأطراف المعنية على مدّ المجتمع الدولي، بصفة منتظمة، بمعلومات عن تنفيذ المبادرات الرئاسية للفترة ١٩٩١-١٩٩٢ بشأن عمليات تخفيض الترسانات النووية غير الاستراتيجية.

وفي سياق نزع السلاح، تشكّل إطالة فترة التأهب لاستخدام الرؤوس النووية وتعطيل النظم النووية عنصريين إيجابيين، غير أن الهدف النهائي يتمثل فعلاً في عدم الرجعة الكامل. وتشكّل معاهدة تخفيض الأسلحة

المحورية الاستراتيجية مبادرة محمودة في مجال نزع السلاح، وأملنا وطيد في أن يُعزَّز هذا الصك بأحكام في مجال عدم الرجعة والتحقق.

وفي الختام، أثار العديد من المتكلمين هذا الصباح مسألة المناطق الخالية من الأسلحة النووية. وتؤيد حكومة بلدي بالتأكيد إقامة مناطق خالية من الأسلحة النووية واستدامتها. وذكر سفير سوريا بأن المجتمع الدولي قد شجّع في مناسبات عديدة على إقامة مناطق خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. وبديهي أن حكومة بلدي تؤيد هذا الهدف بقوة، وأود أن أشدّد على أنه ينبغي للبلدان التصديق على معاهدة عدم الانتشار وتنفيذها هي وجميع المعاهدات الأخرى المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أشكر ممثل النرويج، السيد بولسين، على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها إلى الرئاسة. وأعطي الكلمة الآن لممثل نيوزيلندا، السفير كاغلي.

السيد كاغلي (نيوزيلندا) (الكلمة بالإنكليزية): سيدي الرئيس، أود أن أهنيكم على الطريقة التي تديرون بها أعمال هذا المؤتمر في ظل رئاسة جمهورية كوريا. ويسعدني أن آخذ الكلمة اليوم لمناقشة نزع السلاح النووي، وهي مسألة يوليها وفد بلدي أعلى الأولويات منذ استخدام الأسلحة النووية وتجربتها في منطقتنا.

أود أن أستهل هذا البيان بالإشارة إلى الأسس القانونية لتزع السلاح النووي كهدف في حد ذاتها، وبعد ذلك، أود أن أوضح السبب الذي يدعونا إلى اعتبار نزع السلاح النووي أداة حقيقية في الحملة الحيوية التي نخوضها ضد الانتشار.

إن الضرورة الحتمية القانونية لتزع السلاح النووي واضحة. فقد تراكمت، على مر السنين، مجموعة هامة من التشريعات الدولية والالتزامات التعاهدية، تدعم التقدم الفعلي نحو نزع السلاح النووي. وأهمها، كما أشار إلى ذلك آخرون من قبل، الفتوى الصادرة عن محكمة العدل الدولية في عام ١٩٩٦. وتأسيساً على ذلك، جاءت الوثيقة الختامية التي توصل إليها مؤتمر عام ٢٠٠٠ الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار بتوافق الآراء وهي الوثيقة التي حدّدت، كما نعلم جميعاً الخطوات العملية لتحقيق نزع السلاح النووي، والتي "تعهدت بموجبها" الدول الحائزة للأسلحة النووية "على نحو قاطع" بإزالة الترسانات النووية.

ومن المؤسف أن نزع السلاح النووي يتقدم ببطء شديد من وجهة نظر وفد بلدي. ولا مفر من أن يواجه التقدم نحو القضاء على الأسلحة النووية معوقات في ظل استمرار نظريات الأمن الفردية في تأكيد الفائدة العسكرية للأسلحة النووية، سواء باستخدامها فعلياً أو كقوة رادعة. ونود أن نشكر لفرنسا التوضيحات التي قدمتها أخيراً في هذه القاعة بشأن سياسة الردع النووي التي تنتهجها؛ وتشجعنا المشاركة الفعلية النشطة للدول الأخرى الحائزة للأسلحة النووية في هذا النقاش بشأن نزع السلاح النووي. ويشكّل الفهم المتبادل لنظريات الأمن خطوة مفيدة في تشجيع الدول على النظر في سبل إعادة صياغة نظرياتها دون النيل من الأمن.

وسعيّاً لذلك، نحتاج إلى إلقاء نظرة ثاقبة على الردع النووي من ناحية الأرقام. فالأعداد تتقلص، كما سأتناول ذلك لاحقاً، لكن ما هو العدد اللازم من تلك الأسلحة المدمّرة جداً والشديدة السُمية لردع خصم محتمل - هل هو عشرات الآلاف (مثلما هي الحالة الآن)، أم آلاف (ربما بحلول عام ٢٠١٢)، أم مئات، أم حفنة؟

وما هو حجم ودرجة تطور الأسلحة التقليدية الموجودة في ترسانات الدول الحائزة للأسلحة النووية؟ للردود على هذه الأسئلة أهمية كبيرة لأكثرية بل لجميع أعضاء المجتمع الدولي.

وينبغي أن نبحت ليس فقط النظريات الأمنية الفردية، بل كذلك التحالفات الاستراتيجية الإقليمية. ويمكن أن تشكل منظمة حلف شمال الأطلسي دراسة إفرادية مفيدة في هذا الصدد. ولدنا اهتمام بمعرفة كيفية التوفيق بين التبرير المستمر للردع النووي داخل الحلف، وبين وجود قوة تقليدية جماعية قاهرة يمتلكها أعضاؤه. ونثني على تلك البلدان التي تسعى للتشكيك في دور الأسلحة النووية والتقليل من شأنه في النظريات العسكرية الجماعية.

والآن أنتقل إلى النقطة الثانية.

تحذونا القناعة بأن التقدم الإيجابي بشأن نزع السلاح النووي سيحسن الأمن العالمي فيما يتعلق بالانتشار.

وكما ذكرنا، فإن تحالف البرنامج الجديد، ونزع السلاح النووي وعدم الانتشار جميعها عمليات متعاضدة. ودون التقليل للحظة من شأن شواغلنا في مجال الانتشار، فإننا نواصل جميعاً الإلحاح على بذل جهود منتظمة وتدرجية لتنفيذ الالتزام الوارد في المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار. بمواصلة إجراء مفاوضات عن التدابير الفعالة المتعلقة بوقف سباق التسلح النووي. ولا يمكننا أن نقبل بأن يكون التعهد القاطع بتدمير الأسلحة النووية، الذي قُدِّم في نهاية عام ٢٠٠٠، قد تمَّ باستخفاف أو كان مشروطاً - إذ إن عبارة "قاطع" لا تسمح بهذا الاستنتاج.

وأكد البعض أن تركيزنا على نزع السلاح النووي يعني واقعياً أننا نؤكد أن احتفاظ الدول الحائزة للأسلحة النووية بتلك الأسلحة أو ضعف معدل تدميرها يمكن أن يبرر للآخرين الانتشار. وأود أن أوضح في هذا المنتدى أن استمرار الإبقاء على الأسلحة النووية أو عدم تحقيق نسبة تقدم مرضية في إزالة تلك الأسلحة لا يشكل تبريراً للجوء دول أخرى إلى الانتشار.

كما نرفض الحجة القائلة بأن الدول التي تولي أولوية قصوى لقضايا نزع السلاح النووي لا تراعي الحقائق الجغرافية السياسية لعالم اليوم. ذلك أن نزع السلاح النووي يشمل في نهاية المطاف إزالة الأسلحة النووية بغض النظر عن الجهة الحائزة لها. ونحن لا نرغب أيضاً في بقاء الترسانات النووية القائمة بنفس الدرجة التي لا نسمح فيها بتطوير مواز لتلك الترسانات من جانب دول أخرى.

وفي هذا السياق، قدم المعلق جوزيف سيرينسيوني ملاحظة مفيدة في نشرة Disarmament Diplomacy خلال العام الماضي، عندما أكد أنه من أجل تحقيق تعاون كامل على مقاومة انتشار الأسلحة النووية، "يجب على الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تبين أن تطبيق قواعد عدم انتشار أشد صرامة لا يفيد فقط الدول القوية، بل يقيد أيضاً... ومضى يقول "إنه من الصعب، بل من المستحيل، تأكيد أي من [المفهومين] عندما تعيد دول قوية جداً حائزة للأسلحة النووية تأكيد أهمية الأسلحة النووية لصيانة أمنها".

وحتى تصور الاحتفاظ بالحق في تطوير وتجربة أسلحة جديدة يمكنه تفويض قضية عدم الانتشار.

وفي أي مناقشة عن نزع السلاح النووي، يشكل مبدأ الشفافية وعدم الرجعة ركنين أساسيين لإجراء مفاوضات بحسن نية.

وقد رحبنا بإبرام معاهدة موسكو في عام ٢٠٠٢ بصفتها خطوة أولى مشجعة في عمليات نزع السلاح النووي. فاستعداد حكومتي الولايات المتحدة وروسيا للنظر رسمياً في التخفيض من حجم ترسانتيهما من عشرات آلاف الأسلحة النووية إلى بضعة آلاف بحلول عام ٢٠١٢ يشكل إنجازاً محموداً، غير أن الخطوة التالية في العملية، وهي تطبيق تدابير الشفافية وعدم الرجعة، ستؤدي إلى مكاسب حقيقية في تنفيذ الالتزامات المتعلقة بنزع السلاح. وسيتمكن تجديد معاهدة موسكو قريباً روسيا والولايات المتحدة من فرصة تقديم إسهام ملموس فعلي في نزع السلاح النووي، بالموافقة على تدمير الأسلحة التي تغطيها المعاهدة بدل تخزينها.

ورداً على تعليق أدلى به هذا الصباح سفير روسيا يمكنني أن أكد له أنه وفد بلدي يهتم دائماً بأي معلومات عن تخفيضات لا رجعة فيها في الترسانات النووية، سواء في الميكروفون لتضمن في سجلات هذا المؤتمر أو بأي طريقة شفافة رسمية أخرى. كما نرحب بالتفاصيل التي قدمها رئيس وفد الولايات المتحدة.

وهناك الكثير مما يمكن للبلدان الحائزة للأسلحة النووية وغير الحائزة لها على السواء أن تقوم به للإسهام في تدابير بناء الثقة بشأن نزع السلاح النووي. ورغم أن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية لم تدخل بعد حيز التنفيذ، فقد أرسيت قاعدة دولية قوية ضد التجارب النووية، تمنع تطوير أسلحة جديدة مستقبلاً. ونحث جميع الدول على الحفاظ على الوقف الاختياري الحالي، في انتظار بدء النفاذ الرسمي للمعاهدة. ونحث الصين والولايات المتحدة، من خلال دورهما الريادي، على الانضمام إلى هذه المعاهدة، حتى يمهدا بذلك السبيل لتصديق جميع الدول المدرجة في المرفق ٢ عليها.

وإضافة إلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، فإن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية يشكل رمزاً ساطعاً لإثبات التخلي عن أسلحة الدمار الشامل أمام المجتمع الدولي. وتكتسي هذه المسألة أهمية قصوى إقليمياً. ويزر احتمال إسهام المناطق الخالية من الأسلحة النووية في نزع السلاح النووي بروزاً تاماً في معاهدة تلاتيلولكو، حيث عملت بلدان أمريكا اللاتينية مجتمعة للتخلي عن خيار الأسلحة النووية. وسنواصل السعي نحو إقامة منطقة جماعية خالية من الأسلحة النووية تشمل نصف الكرة الجنوبي بأكمله. ومن المؤكد أن بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وتوسيع وعميق المناطق الخالية من الأسلحة النووية مثلان يدعمان حججنا بأنه يمكن لنزع السلاح النووي أن يخدم قضية عدم الانتشار.

وإضافة إلى عمل الحكومات، وبخاصة من خلال مبادرة مجموعة الثماني التي تدعمها نيوزيلندا بقوة، نحتاج إلى تيسير المشاركة المتواصلة للمجتمع المدني في عمليات نزع السلاح. فالمجتمع المدني لا يملك فقط خبرة تقنية واسعة تمكنه من الإسهام في عملنا، بل إن قدرته على مواصلة الضغط على الحكومات من ناحية المساءلة بالغة الأهمية أيضاً. ذلك أن المنظمات غير الحكومية تؤدي دوراً نحن في أشد الحاجة إليه، بتذكيرنا بهدفنا النهائي ألا وهو عالم خالٍ من الأسلحة النووية.

إن التزامات نزع السلاح النووي التزامات لا شك فيها وثابتة. وقد أعادت جميع الدول تأكيدها في معاهدة عدم الانتشار في عام ٢٠٠٠. وينبغي أن تنطلق المفاوضات الواجب إجراؤها بحسن نية بموجب المادة السادسة من المعاهدة في أسرع وقت ممكن. وكحافز إضافي لتحقيق ذلك، نولي أهمية قصوى للبدء الفوري في التفاوض بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. وبالرغم من استمرار اختلاف الآراء فيما يتعلق بالأولويات النسبية لزرع السلاح وعدم الانتشار، فإنه من المفيد المضي قدماً في مفاوضات تفيد الجانبين معاً. واعتقادنا راسخ في أن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية لن تشكل مكسباً هاماً لعدم الانتشار فحسب، بل ستدفعنا إلى المضي قدماً نحو أهدافنا في مجال نزع السلاح النووي. ونحن سعداء بالدعم الذي يحظى به هذا الرأي في مؤتمرننا.

وفي الختام، نرحب بالنهج المنظم الذي تفضلتم، سيدي الرئيس، بتقديمه لمناقشتنا هذا الموضوع. والتحدي الذي يواجهه المؤتمر هو تعميق تناولنا لزرع السلاح النووي بإدراجه في برنامج عمل يحظى بالموافقة. ذلك أن استمرار الطريق المسدود الحالي الذي نواجهه بشأن برنامج العمل، يمنعنا من أي شكل من أشكال معالجة هذه المسألة الحيوية في هذه الهيئة. وهذا النقاش ليس غاية في حد ذاته، بل أداة لبلوغ غاية، كما أوضحتم ذلك بحكمة، سيدي الرئيس في بيانكم الاستهلاكي.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أشكر ممثل نيوزيلندا السفير كاغلي على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي توجه بها إلى الرئاسة.

بهذا احتتم قائمة المتحدثين لجلسة بعد الظهر. فهل يرغب أي وفد آخر في تناول الكلمة الآن؟ لا يبدو الأمر كذلك.

وبهذا نكون قد أنهينا أعمالنا لهذا اليوم.

وفقاً لتوصية منسقي المجموعات والصين، سيعقد المؤتمر جلستين عامتين يوم الخميس ٢ آذار/مارس ٢٠٠٦، في الساعة ١٠/٠٠ صباحاً و١٥/٠٠. وسيكون البند الفرعي المقترح "التدابير المقبلة لزرع السلاح النووي".

وكما أوضحتم منذ البداية، يمكنكم أن تثيروا البند الفرعي الآخر أو تعودوا إليه كما تشاؤون. وأشجع جميع الدول الأطراف على المشاركة بنشاط في الجزء الثاني من المناقشة المركزة على نزع السلاح النووي. وستعقد كل من الجلستين في قاعة المجلس.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٠٥